المجتمع المدني: ملاحظات حول تشكّل المفهوم وتطوّره

كمال عبداللطيف*

* حصل على الدكتوراه في الفلسفة (تاريخ الفلسفة) من جامعة محمد الخامس بالرباط عام ١٩٨١م.
يعمل أستاذاً بشعبة الفلسفة - كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب.

الملخص

يهتم هذا البحث بمفهوم المجتمع المدني، ويتوخى إنجاز مساهمة في حصر أهم الدلالات التي اتخذها المفهوم في الفلسفة السياسية الحديثة والمعاصرة، وكذا في حقل السوسيولوجيا السياسية، مع بعض الإشارات والملاحظات الأولية والعامة حول بعض جوانب من استعمالاته في الفكر السياسي العربي المعاصر.

وإذا كانت الدراسة قد رسمت لنفسها حدوداً واضحة، حيث تمت العناية بنماذج من الفلسفات التي اهتمت بالمفهوم، وعملت على تطوير محتواه (هوبز، لوك، هيجل، ماركس، غرامش)، فإن ذلك يرجع إلى كون هاجسها المركزي تمثل في تقديم ما يمكن أن يساهم في تقليص درجات الالتباس الحاصل في الاستعمالات الراهنة للمفهوم، في دائرة التداول السياسي العربي المعاصر، ولم تتوسع الدراسة في هذا المجال لاختيارها التركيز على الجوانب الفلسفية للمفهوم، وكذا على بعض استعمالاته في مجال السوسيولوجيا السياسية وبصورة اختزالية.

وقد خلصت الدراسة، إلى التأكيد من جهة على ثوابت المفهوم، وحاولت إبرازها، كما أشارت إلى طابعه المفتوح، حيث يمكن أن تشكل المساهمات العربية الموظفة للمفهوم، مناسبة لتوسيع دلالاته وتطويرها، وذلك بالاستفادة من المعطيات العينية التي يمكن أن تقدمها التجربة العربية في هذا المجال.

من بين المفاهيم السياسية التي أصبحت تستعمل بوفرة في الكتابات السياسية العربية المعاصرة، مفهوم «المجتمع المدني»، ولا شك أن اتساع دائرة استعماله في حقل هذه الكتابة، يندرج ضمن دائرة العناية المستجدة في الفكر السياسي العربي بالمنظومة السياسية الليبرالية. فقد انتعشت في العقدين الأخيرين، ولأسباب لا مجال لتفصيل القول فيها ظاهرة الدفاع عن الأطروحات والمفاهيم الليبرالية، والليبرالية الجديدة. إلا أن الملاحظ أن هذه الظاهرة لم تعن بالحفر في الأصول النظرية للمفاهيم المستعملة، وفي الاستعمالات الرائجة لمفهوم المجتمع المدني ما يدل على عشوائية استعماله، صحيح أن أغلب الذين يستعملونه يوظفونه في سياق الاستعمال الأيديولوجي الرامي إلى إصابة أبعد من الإحاطة النظرية بمحتواه، إلا أن إطلاقه بدون ضبط ولا تحديد نظريين، يساهم في تعميم البلبلة الفكرية، وهي نتيجة لا نعتقد بفائدتها بالنسبة لكل الذين يجتهدون لاستثمار الدلالة الرمزية للمفهوم في سياق بناء دعاويهم وصياغة براهينهم، فعندما تضيع الملامح النظرية الدنيا للمفهوم تختلط المقاصد السياسية، ويصعب إدراكها وإدراك غاياتها..[1].

وعندما تتوفر إرادة التأصيل النظرية للمفهوم في الفكر السياسي العربي، تصبح الحاجة ماسة إلى معرفة حدوده وصيرورة تبلوره، وذلك للتمكن من تجاوز استعماله الأداتي الاعتباطي، إلى مستوى المساهمة في صياغة أبعاده الجديدة المرتبطة بصيرورة المجتمع العربي، في علاقته بالدولة السائدة في مختلف أقطاره. وفي هذا الإطار بالذات تتحول خصوصية المجتمع العربي إلى دائرة فاعلة في مجال إعادة بناء، وإعادة إنتاج المفاهيم الفلسفية والسياسية المساعدة على فهم الدولة والمجتمع.

واضح إذن من التقديم السابق أننا نسلم بالدلالة الملتبسة والمتناقضة والمفتوحة، لمفهوم «المجتمع المدني»، في دائرة استعمالاته الرائجة في الفكر السياسي العربي المعاصر، وضمن هذا الإطار نقدم محاولة أولية في باب حصر الدوائر الفكرية التي ساهمت في صياغة حدوده، وذلك بالصورة التي تقربنا من

رصد تنوع دلالاته وتطورها، وهو أمر مفيد في مجال التأريخ الفكري للمفهوم، وقد يساهم في تقليص درجة الارتباك الحاصلة اليوم في مجال تداوله في الكتابة السياسية العربية المعاصرة.

نقدم هنا محاولة في متابعة أصول المفهوم، وذلك لاستخلاص أهم الملامح التي اتخذها عبر صيرورة تشكله النظري في تاريخ الفكر السياسي والاجتماعي الغربي، ونتوخى من وراء هذا العمل الوقوف على نمط التشكل المعرفي الذي اتخذه المفهوم، كما نتوخى التعرف على مختلف التغيرات التي لحقت معانيه الاصطلاحية، وهو أمر يفيدنا في باب تنويع وتطوير دلالاته عند استعماله في مجال التداول السياسي العربي المعاصر.

لا تتجه مقاربتنا إذن نحو إغلاق الخطاب في موضوع تحول معاني المفهوم، قدر ما تَرُومُ الدفاع في نهاية التحليل عن الطابع المفتوح لتشكله وتشكل المفاهيم السياسية، سواء ضمن دائرة مرجعيتها الغربية (تاريخ الفلسفة والعلوم الإنسانية). أو ضمن المحاولات الجارية لِتَبْيِئَتِهِ في مجال الصراع السياسي في الفكر العربي المعاصر.

وسنعتمد في عرضنا لأهم محطات تطور المفهوم، في سياق المرجعية الغربية على أبرز المرجعيات الفلسفية التي تبلور في إطارها، وذلك انطلاقًا من التسليم المبدئي بأن معطيات العرض، لا تدعي الإحاطة والشمول، قدر ما تبتغي التمثيل القائم على معيار الاستفادة مما اعتبرناه أبرز اللحظات في تشكل دلالات ومعاني المفهوم.

١ - نظرية التعاقد وتجاوز المنظور الديني للدولة

لقد تبلور المفهوم لأول مرة في صيغته الاصطلاحية السياسية في سياق نظرية التعاقد الاجتماعي بعد أن ظلّ استعمال مفهومي «مجتمع» و«مدني» يرد في الفكر القديم بدلالات متعددة، وفي هذه النظرية بالذات كان المفهوم يرادف المجتمع السياسي، أي المجتمع المؤسس على التعاقد الاجتماعي، يقول جون لوك

(١٦٣٢-١٧٠٤): «وهكذا فحيث يؤلف عدد من الناس جماعة واحدة، ويتخلى كل منهم عن سلطة تنفيذ السُّنة الطبيعية التي تخصه، ويتنازل عنها للمجتمع، ينشأ عندنا حينذاك فقط مجتمع سياسي أو مدني»[٢].

وتبرز رسالة جون لوك «في الحكم المدني» أن الغاية من اتحاد الناس في المجتمع المدني، هي المحافظة على أملاك الأفراد[٣]. وقد كان هوبز[٤] (١٥٨٨-١٦٧٩) يرى قبل لوك أن غاية المجتمع المذكور، تتمثل في تحقيق الأمن والسلام، وتجاوز حالة الارتباك والتقاتل التي تنشأ في الحالة السابقة على نشأة المجتمع المدني، أي حالة الطبيعة.

إن الخلفية السياسية الناظمة لهذا المفهوم تحيل إلى الفلسفة السياسية التي بلورتها نظرية التعاقد كنظرية معادية لنظرية الحق الإلهي للملوك في مجال الحكم، ومن هنا اقترن المجتمع المدني بالمجال الدنيوي، حيث يتخلص مجال السياسة من إرث العصور الوسطى المسيحي الكنسي، أي من هيمنة المقدس، وتصبح الدولة والقوانين والمؤسسات نتاجاً للتجربة التاريخية المستقلة عن مجال الروحي في صورته الدينية.

عندما ظهر إذن مفهوم المجتمع المدني في القرن السابع عشر، وفي إطار المنظومة الفكرية السياسية الحديثة، كان يرادف مفهوم الدولة، الدولة باعتبارها آلة اصطناعية، ساعة كبيرة تتجه نحو ضبط سلوك الأفراد، وحماية أمنهم وسلامهم وما يملكون[٥]. وقد أبرز هوبز أن الانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع المدني، حيث تنشأ السلطة السياسية، يعني الانتقال من حياة الاقتتال المتواصل إلى حالة الأمن والسلام.

وقد أوضح كل من جون لوك، وجان جاك روسو (١٧١٢-١٧٧٨) J.J. Rousseau أهمية المجتمع المدني - كمحصلة للتعاقد في تنظيم المجتمع - انطلاقاً من شرعية المصلحة، وضد كل وصاية سماوية.

وفي هذا السياق كانت النظرية الليبرالية في الدولة - نظرية التعاقد الاجتماعي - تجسد في مستوى النظر السياسي التحولات التاريخية والاجتماعية السائدة في أوروبا، تواكبها وتبررها وتعمل على تعقلها بصياغة مبادئها ومفاهيمها، وفقاً للعلاقات المعقدة والمركبة بين الفكر السياسي والتاريخ الحديث.

وبناء على ما سبق يصبح مفهوم المجتمع المدني في المنظور السياسي الليبرالي هو المجتمع البرجوازي الناشىء الذي كانت تحاول النظرية السياسية المواكبة لنشأته وتطوره، صياغة حدوده السياسية والقانونية لحمايته، وإعداد اللحمة النظرية المناسبة لتبرير وجوده واستمراره(٦)

٢- هيغل: المجتمع المدني مجال للتنافس بين المصالح المتعارضة

ينتقد هيغل HEGEL (١٧٧٠-١٨٣١) في كتاب «مبادىء فلسفة الحق» الصادر سنة ١٨٢١ نظرية التعاقد الاجتماعي في الدولة، ويعتبر أن المجتمع المدني في صياغته التعاقدية قاصر عن تحقيق الأمن. وفي هذا الإطار تصبح الدولة في نظره بوصفها مستقلة عن المجتمع هي المجسدة للحرية، بل إنها «نظام العقل»(٧).

ويذكر هيغل الانسجام الذي تفترضه نظرية التعاقد بين الدولة والمجتمع المدني، مؤكدًا عجز هذا الأخير عن إقامة وتحقيق العقل والحرية من تلقاء ذاته، ويقترح أن تكون الدولة هي الإطار القوي القادر على تحقيق هذه الغاية(٨).

إن الدولة في نظر هيغل هي الجوهر والأصل، أما الأفراد والمجتمع والعواطف فهي توابع خاضعة لإرادة الدولة، صحيح أنه ينظر إلى المجتمع المدني باعتباره يشكل واحداً من مستويات الدولة، أما المستوى الآخر فهو الأسرة، كما أنه يتحدث عن النقابة، ومعنى هذا أن المجتمع المدني في نظر هيغل هو مجال تقسيم العمل وإشباع الحاجات المادية(٩)، وهو في الوقت نفسه مجال تنافس المصالح الخاصة والمتعارضة، إنه يحمي الحق المطلق للفرد ويزيد من حاجات الناس ووسائل إشباعها، أما الدولة فهي النظام السياسي القادر على صيانة مصالح المجتمع المدني(١٠).

إن المجتمع المدني في نظره لحظة من لحظات الحياة الروحية، وهي تقع بين العالم البسيط للأسرة الأبوية والدولة المتحكمة في ذاتها.

وفي نصوص هيغل السياسية تقوم بين المجتمع المدني والدولة علاقة مركبة من التعارض والتكامل، ذلك أنه تحت تأثير آدم سميث Smith, Adam (١٧٢٣-١٧٩٠) والتطور الاقتصادي الرأسمالي الأوروبي من جهة، وفي إطار التأخر التاريخي الألماني بالمقارنة مع صيرورة التطور في كل من فرنسا وبريطانيا في القرن التاسع عشر من جهة أخرى، دعا هيغل إلى الدولة القوية باعتبارها الوسيلة التي تكفل تحقيق المصلحة الخاصة والعامة، فلم تعد الدولة في المنظومة الهيغلية تركيباً اصطناعيًا حاصلًا بفعل التعاقد الحر بين المواطنين، بل أصبحت الجوهر والأصل، وأصبح الأفراد مجرد إنتاج، فقد استهزأ هيغل بـ «دولة الحاجة والتعاقد التي هي دولة الواقع كما يعرفها الفرد المنتج.. والاستهزاء هو بالذات الحاجز الذي منع هيغل من أن يفهم تلك الدولة»[١١].

يوضح ماركوز هذه المسألة فيقول: «ينظر هيغل إلى الدولة على أنها «**قوة مستقلة متحكمة في ذاتها**»، لا يكون الأفراد فيها إلا «مجرد لحظات»، وعلى أنها «**مسيرة الله في العالم**»، وقد كان يعتقد أن هذه هي ماهية الدولة ذاتها، ولكنه في الواقع إنما كان يصف النمط التاريخي للدولة الذي يناظر المجتمع المدني»[١٢].

في منظور هيغل رغم أفكاره الفلسفية المثالية يصاغ مفهوم المجتمع المدني لا ليطابِق المجتمع السياسي أو الدولة، كما هو الحال في نظرية التعاقد، بل إنه يستخدم ليشير إلى مجال إنتاج وتبادل الخبرات المادية، مجال المبادرة الخاصة والمصلحة الخاصة، وتشكل الدولة في إطار هذا الفهم المجال الجوهري المجسد للمصلحة العامة، إنها الأداة التي تترك الحرية الكاملة في السوق لدعم كل ما يمكن أن يساهم في الإنتاج والتبادل الرأسماليين[١٣].

٣- المجتمع المدني قاعدة مادية مؤسسة للدولة

استعمل ماركس MARX (١٨١٨-١٨٨٣) في مؤلفات الشباب، مفهوم المجتمع المدني بمعان قريبة من الدلالات التي نجدها للمفهوم في نصوص هيغل[١٤]. فقد كان ماركس مثل هيغل يعتبر المجتمع المدني مجالاً لتضارب وتصارع المصالح الاقتصادية حسب القيم البورجوازية، وقد تخلى ماركس عن المفهوم، وتحدث عن المجتمع البورجوازي. وفي سياق نقده للمثالية الهيغلية في مختلف مستوياتها، نظر ماركس إلى المجتمع المدني باعتباره الأساس الواقعي للدولة، وقد شخصه في مجموع العلاقات المادية للأفراد في مرحلة مُحدَّدة من مراحل تطور قوى الإنتاج.

وعند دراسة ماركس لبنية المجتمعات الرأسمالية وبعد محاولاته التخلص من قبضة المفاهيم الفلسفية الهيغلية[١٥] كان يقيم تمييزًا تامًا بين الدولة باعتبارها الأداة الطبقية لسلطة الطبقة السائدة اقتصاديًا وأيديولوجيًا، وبين المجتمع، وهو الأمر الذي جعله يتجاوز المنظور الليبرالي للدولة.

وقد ساهمت مفاهيم الصراع الطبقي، والبنية التحتية ثم البنية الفوقية، واستراتيجية الثورة البروليتارية، في صياغة رؤية فلسفية سياسية دينامية ومتطورة، بالمقارنة مع التحليلات السياسية التي بلورتها نظرية التعاقد، وتحليلات هيغل المثالية.

في مؤلفات ماركس الناضج حسب تعبير ألتوسير L.Althusser[١٦] نجد مفهوم المجتمع المدني الذي يتطابق مع مفهوم البنية التحتية، ويوضع في مواجهة الدولة، بل إن ماركس لم يعد يستعمل المفهوم، وحاول بوساطة الزوج المفهومي بنية تحتية وبنية فوقية الإمساك بالأسس المادية والأيديولوجية المؤطرة للوجود المجتمعي. إلا أننا نستطيع أن نقول في نهاية هذا التحليل إن المجتمع المدني عند ماركس هو مجال الصراع الطبقي[١٧]، وذلك رغم عمومية هذا التحديد.

٤- غرامشي: المجتمع المدني مجال للتنافس الأيديولوجي من أجل الهيمنة

نستخلص من تصور كل من هيغل وماركس لمفهوم المجتمع المدني - رغم التعارضات الموجودة فيما بينهما - أننا نتجه أولاً للتخلي عن مرادفة المجتمع المدني بالدولة أي بالمجتمع السياسي في صياغة لوك وروسو. فقد أصبح المفهوم يحيل إلى درجة التوسط القائم بين الدولة والمواطن. وقد ساهمت في القرن التاسع عشر في إبراز دور التنظيمات المجتمعية، مثل الجمعيات والنقابات، ثم الأحزاب في تنظيم المجتمع المدني، وفي ربط صلات الاتصال والانفصال بينه وبين الدولة، أي بينه وبين أجهزة تسيير المجتمع البيروقراطية والعسكرية.

وقد عاد المفهوم إلى الظهور بعد أن تمت إعادة النظر في محتواه مع كل من هيغل وماركس، دون المساس بروح التسمية التي بلورتها نظرية التعاقد، رغم الانتقادات الشديدة التي وجهها هيغل، ووجهتها الماركسية لهذه النظرية، فقد عاد المفهوم إلى الظهور بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مع المفكر الماركسي الإيطالي أنطونيو غرامشي Gramsci, Antonio (١٨٦١-١٩٣٧)، وقد اتخذ معاني جديدة وسَّعَت دائرة دلالته، دون أن يستقر على معنى واحد ثابت.

يشير مفهوم المجتمع المدني في كتابات غرامشي بصورة عامة إلى مجموع التنظيمات الخاصة التي ترتبط بوظيفة الهيمنة[١٨]. وهو ينظر إلى المجتمع المدني باعتباره جزءاً من البنية التي يميز فيها بين المجتمع السياسي، وظيفة الأول الهيمنة عن طريق الثقافة والأيديولوجيا، ووظيفة الثاني السيطرة والإكراه[١٩].

لم يستعمل غرامشي المفهوم في سياق البحث عن سبل لتبرير ضرورة الدولة، الجوهر القادر على تجاوز التأخر الحاصل في محيط المجتمع المدني، مجتمع التنافس على الحاجات المادية بغية إشباعها، كما فعل هيغل في ظروف ألمانيا في القرن التاسع عشر. بل إنه وظفه في إطار إشكالية نظرية سياسية جديدة، هي إشكالية البحث عن كيفية تحقيق الثورة الاشتراكية في دولة غربية مثل إيطاليا في النصف الأول من القرن العشرين.

وفي هذا الإطار بلورت جهوده الفكرية مفاهيم متعددة غير مفهوم المجتمع المدني، مفاهيم تتداخل وتتقاطع ويتوسط بعضها البعض الآخر، في سبيل محاولة الإمساك المعرفي الدقيق بالآليات الجديدة التي أفرزها التطور الرأسمالي في الغرب ولم تكن واردة في مجتمع القرن التاسع عشر، المجتمع الذي عملت ماركسية ماركس وأنغلز على صياغة ملامح بنياته وطبيعة صراعاته، ولا في المجتمع الروسي في مطلع القرن العشرين، المجتمع الذي استطاع الحزب البلشفي بقيادة لينين أن ينجز فيه أول ثورة اشتراكية سنة ١٩١٧.

إن السؤال الذي جعل غرامشي يستدعي مفهوم المجتمع المدني هو: في أية شروط اجتماعية استطاعت الطبقة العاملة أن تستولي على السلطة في روسيا رغم خصوصيتها الاقتصادية والاجتماعية المتميزة عن أوروبا؟ وقد أوضح غرامشي أن سبب النجاح يعود إلى أن الدولة في الغرب تتميز بتلاحمها مع المجتمع المدني. ومن هنا فإن الاستيلاء على السلطة في الغرب يقتضي تطوير استراتيجية جديدة مخالفة لاستراتيجية البلاشفة، استراتيجية تقوم على استخدام الأيديولوجيا في سبيل الهيمنة، أي استخدام المثقفين لإنتاج رأسمال رمزي بوساطة النقابات والمدارس، لتحقيق الهيمنة.

لا يمكن إذن دراسة مفهوم المجتمع المدني عند غرامشي دون استيعاب المفاهيم التي يَقْرِنُها به، مثل الدولة والهيمنة والأيديولوجيا والثقافة واستراتيجية الثورة[٢٠]. ولا يمكن استيعاب محتواه النظري في غياب المعركة التي كان يخوضها في إطار الحزب الشيوعي الإيطالي، في سبيل إنجاز التغيير السياسي الثوري في إيطاليا.

واضح إذن أن صياغة غرامشي لدلالة المفهوم اقترنت بجهد نظري خلاق، وذلك في إطار إعادة بناء المنظومة الماركسية، انطلاقًا من واقع خاص. ونستطيع أن نؤكد أن الجديد في التصور الغرامشي للمفهوم، هو اعتباره أن المجتمع المدني ليس مجالاً للمنافسة الاقتصادية، كما أبرز كل من هيغل وماركس كل بطريقته الخاصة، بل إنه مجال للتنافس الأيديولوجي[٢١].

٥ - التداول السوسيولوجي المعاصر للمفهوم

يستعمل المفهوم اليوم في السوسيولوجيا التاريخية ذات المرجعية الوظيفية، وفي السوسيولوجيا السياسية، بمعان تتجاوز الإرث السياسي الكلاسيكي، كما تتجاوز استعمالاته الماركسية العقائدية، وذلك بالصورة التي تحدد له معاني مضبوطة، ومساعدة على الفهم والتواصل.

ومن بين التعريفات الرائجة في هذا السياق نجد التعريفين الآتيين:

- المجتمع المدني هو «كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة، دون تدخل أو توسط من الحكومة»(٢٢).
- «المجتمع المدني هو النسق السياسي المتطور الذي تتيح صيرورة تَمَأْسُسِهِ (تَمَفْصُلِهِ في مؤسسات) مراقبة المشاركة السياسية»(٢٣).

نجد في التعريفين المذكورين، محاولة لتخطي الربط بين المجتمع المدني والدولة، وهو الأمر الذي بلورته نظرية التعاقد، كما نلاحظ تخطيًا لمسألة الثنائية التي أفرزتها الهيغلية بين المجتمع المدني والدولة، أو الجهود النظرية التي بلورتها الماركسية في إعادة صياغة بُنَى المجتمع. والعودة إلى ربط الدولة بالمجتمع المدني في سياق النظر إلى البنية التحتية باعتبارها البنية اللاحمة للوجود التاريخي بمختلف تجلياته في لحظة تاريخية معينة.

ونجد في الاستعمالين الأخيرين للمفهوم، تخلياً عن علاقات التقابل المعقدة، التي كانت تربطه بشبكة من المفاهيم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لتصوغ له حقل دلالة وظيفية محددة ودقيقة، بل لنقل إجرائية.

ومن الواضح أن المعنى الذي اتخذه المفهوم في الكتابات السياسية الجديدة، - وهي أدبيات ليبرالية - يتجه لتركيز دلالة التوسط كدلالة قارة للمفهوم، وبهذا المعنى لم تعد النظرية الليبرالية المعاصرة تتحدث عن تلك العلاقة المباشرة بين المواطن والدولة، بل تتحدث عن علاقة غير مباشرة تتوسطها تنظيمات المجتمع المدني من أحزاب وهيئات وجمعيات ونقابات وغيرها(٢٤).

واضح إذن أن المفهوم في دلالته المعارة المفتوحة، يتجه للإمساك بالمؤسسات التي أفرزها وما زال يفرزها المجتمع المعاصر، في ديناميته وتعدده وتناقضه، وخاصة في المجتمعات الديمقراطية. وفي هذه الحالة فإن المفهوم يشكل توسطاً بين الفرد المواطن والدولة، وهذا دون أي نفي لعلاقته الوثيقة بالمجتمع السياسي، بحكم صلات الهيمنة، وتجاوز الهيمنة المترتبة على علاقة الترابط القائمة بين الدولة والمجتمع.

خلاصة عامة وملاحظات أولية

درسنا فيما سبق عينة من الاستعمالات المساهمة في صياغة أهم أبعاد المفهوم، ولا ندعي أن هذه الاستعمالات تمثل وحدها المحاولات الرامية إلى الإحاطة بمحتواه النظري، وإن كانت قد لعبت دوراً أساسياً في تشكّل هذا المحتوى وتطوره.

ولا بد في النهاية من استخلاص أمرين اثنين، يحدّدان المجال العام الذي استثمر في إطاره المفهوم معرفياً وسياسياً، سواء في صورته الأولى داخل نظرية التعاقد الاجتماعي، أو في صورته اللاحقة عند غرامشي، وفي الاستعمالات التي توظفه اليوم إجرائيًا في المستوى السوسيولوجي، في سبيل معرفة درجة تطور المجتمع في اتجاه الإقرار بالتعددية والمشاركة السياسية.

الأمر الأول: أن دلالة المفهوم في نظرية التعاقد، كانت تتجه لإبعاد الشحنة الدينية عن المجتمع، وفي هذا الإطار تمت صياغة نظرية التعاقد كاتفاق داخل المجتمع وبين أفراده لتأسيس السلطة بمعيار أرضي دنيوي، أي بمعيار مدني. ولا بدّ من التأكيد هنا «أن هذا التحول في التشكل السياسي الذي اقتضى التمييز التحليلي بين المجتمع المدني والدولة، لم يكن طارئًا، بل هو نتاج وتعبير عن نوع من الثورة في التشكل المعرفي المتعلق بالمجال السياسي»[٢٥].

والأمر الثاني: وهو يعكس محاولة متطورة في اتجاه ضبط عناصر ومكوّنات المفهوم، في سياق تطور المجتمع الرأسمالي، وتطور مؤسساته، ويتعلق بوضع

المجتمع المدني أمام الدولة لصياغة مواثيق جديدة، تحمي المجتمع من هيمنة الدولة، وتتيح للمؤسسات المدنية التي ينشئها الأفراد، إمكانية إعادة صياغة المجتمع السياسي، انطلاقاً من علاقات الصراع التي تحكم الوجود المجتمعي للبشر وتنعكس بالضرورة على وجودهم السياسي.

تتعلق الخلاصة المذكورة بما يمكن أن نطلق عليه «ثوابت المفهوم»، أي معانيه المستقرة ضمن إطار المنظومات الفكرية المتعددة التي غذت معناه في التاريخ، وذلك رغم التناقضات والتداخلات التي تجمع وتفصل بينها.

أما متغيرات المفهوم، ونقصد بذلك معانيه الجزئية المتبدلة، التي اتخذها في سياق تطوره، فإن أبرزها يتمثل في النقط الآتية:

١ - التحويل الذي ألحقه هيغل بالمفهوم، وذلك عند دفاعه عن الدولة القوية التي تعلو المجتمع المدني، الدولة القادرة على تحقيق التقدم، فقد ساهم هذا الموقف في زَحْزَحَةِ العنصر المتعلق بتبعية الدولة للمجتمع، كما هو واضح في الأدبيات السياسية لنظرية التعاقد الاجتماعي، وهي الأدبيات التي ساهمت في صياغة المعاني الاصطلاحية الأولية للمفهوم.

٢ - نلاحظ في استعمالات غرامشي للمفهوم تحولاً جذرياً، فقد ساهمت العناية النظرية التي أولاها للمفهوم، في إحداث انقلاب كبير في دلالته الاصطلاحية، وذلك دون أن ينتج عن هذا التحويل أي نقاش عميق في طبيعة تطور المفهوم.

وإذا كان من المؤكد أن الماركسيين الدوغمائيين «لا يحبذون استعمال هذا المفهوم، وينظرون إليه كخطاء لعدم الحديث صراحة وبكل وضوح عن صراع الطبقات»[٢٦] فإن غرامشي يستعمله وقد نتج عن استعماله له تنويع أساسي في دلالاته، فقد وضحنا في الفقرة المتعلقة بجهد غرامشي في إعادة صياغة محتوى المفهوم، أن المجتمع المدني أصبح يشكل في نظره مجالاً للتنافس الأيديولوجي، وذلك ضمن آليات صيرورة المجتمع الرأسمالي المتطور.

٣ - أما فيما يتعلق بالاستعمالات الراهنة للمفهوم في حقل توصيف وصياغة ملامح الصراع السياسي والاجتماعي في المجتمعات الليبرالية، فمن الواضح أن هذه الاستعمالات توظف في إطار الدفاع عن مبدأ المشاركة السياسية ضمن نسيج اللعبة السياسية الديمقراطية، إنه يوظف ليقِيم التمايز بين الدولة كجهاز للتدبير السياسي، وبين مؤسسات المجتمع باعتبارها الأجهزة الوسيطة الممثلة للإرادات الفردية، أي الأجهزة الرامية إلى إقامة التوازن بين الدولة والمجتمع. وذلك بناء على إرث الدولة الليبرالية الذي بلورته أدبيات المعتقد الليبرالي منذ القرن السابع عشر.

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أن مفهوم «المجتمع المدني» يتيح للمشتغلين بالحقل السياسي مناسبة للتفكير في وظيفة الدولة وأدوار المجتمع في مجال المشاركة في السلطة وتداولها، إنه يعيدنا إلى أصول السلطة وآليات عملها، وكذا كيفية تمتين الصلة بين الدولة والمجتمع.

ومن المعلوم أن المواقف في هذا الباب تتباين، بعضها يركز على أهمية الدولة، وبعضها الآخر يهتم بتجديد وظائف الدولة وتطويرها من خلال عمليات الترابط القائمة بين أجهزتها ومؤسسات المجتمع، وتخفي المواقف المذكورة اختيارات سياسية محددة.

وينتج عن هذا أن الاستعمالات الراهنة للمفهوم - وهي الاستعمالات التي تندرج في أفق السوسيولوجيا السياسية الوظيفية - تسعى لتطويره ضمن دائرة السيرورات المجتمعية الجديدة في الغرب، وفي إطار المنظومة السياسية الليبرالية، ومن خلال محاولات إعادة بناء مفاهيمها وقواعدها. ومعنى هذا أن الحيوية التي يعرفها المفهوم في العقود الأخيرة ترتبط بالحيوية التي تعرفها المنظومة العقائدية الليبرالية. وقد تؤدي العناية المستجدة بالمفهوم إلى تطوير دلالاته، وضمن هذا السياق يمكن أن تشكّل المساهمات العربية وسيلة من وسائل مزيد من توسيع دلالاته وتنويع أبعاده.

الهوامش والمراجع

(١) نلاحظ في الاستعمالات الصحفية للمفهوم عدم الاهتمام بضبط وتحديد دلالاته، ويمكن مراجعة بحث الأستاذ عبدالقادر الزغل «مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية» وهو يتناول في جزئه الأول جوانب من الاستعمالات الرائجة في الفضاء الثقافي التونسي على سبيل المثال. ويوجد هذا البحث ضمن أعمال ندوة: **غرامش وقضايا المجتمع المدني**، وقد نظمها مركز البحوث العربية، القاهرة: ١٩٩٠، منشورات دار كنعان، ص١٣٦-١٦٣، دمشق: ١٩٩١.

(٢) جون لوك: **في الحكم المدني**، ترجمة ماجد فخري، بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع، ١٩٥٩، ص١٨٩.

(٣) في الحكم المدني، ص٢١٢.

(٤) - T.Hobbes, Le viathan, Traduction F.Tricaud, Paris, Ed: Siery 1976, p. 125.

(٥) - Francois Rongean, Hobbes, Etat et droit, Paris, ED: Albin Michel 1982, p. 64-77.

(٦) راجع بصدد هذه المسألة مقدمة كتاب:

- P.Manant, Naissance de la politique moderne, Paris, ED: Payot 1977.

(٧) - HEGEL, Principe de la Philosophie du droit, Traduction André Kaan, Paris, Gallimard, 1940 p. 236.

(٨) هربرت ماركوز: **العقل والثورة**، ترجمة فؤاد زكريا، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩، ص٢٠٤.

(٩) - HEGEL, Principe de la Philosophie du droit, p. 199.

(١٠) - HEGEL, Principe de la Philosophie du droit, p. 236.

(١١) عبدالله العروي: **مفهوم الدولة**، الدار البيضاء: م.ث.ع، ١٩٨١، ص٤١.

(١٢) العقل والثورة ص٢١٥.

(١٣) - Karl Marx, Critique de la philosophie de l'Etat de HEGEL, 1, Paris, costes 1984 p. 162.

(١٤) مفهوم الدولة، ص٤٢.

(١٥) - Louis Althusser, Marx et Lenine devant HEGEl in Lenine et la Philosophie ED: Maspero 1972, p. 51-52.

(١٦) مفهوم الدولة ص٥٨.

- Abdelkader Zghal, le concept de société civile et la transition vers le mulitpartisme, in Changement politique au Maghreb, sous la direction de Carman, Paris C.N.R.S 1991, p. 218.

(١٨) - Luciano Gruppi, le concept d'hégimonie chez A.Gransci, Revue Dialectique N 4-5 1976, p. 44.

(١٩) - Gransci dans le texte, Paris, Editions Sociales 1977, p. 566-565.

(٢٠) - Giorigio Bonomi, La theorie Granscienne de l'Etat, Revue: Les temps modernes 343 N 1975, p. 976.

(٢١) - Abdelkader Zghal, Le Concept de société civil, p. 105.

(٢٢) - B.Bertrand, Sociologie politique, Paris ED: P.U.F. 1979 p. 105.

(٢٣) المرجع نفسه ص١٠٦.

(٢٤) علي الدين هلال: «التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي»، **ندوة منتدى الفكر العربي بعمان**، ١٩٨٩، ص٣٣٩.

(٢٥) عبدالقادر الزغل: مفهوم المجتمع المدني، ضمن ندوة غرامش وقضايا المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره ص١٤٨.

(٢٦) المرجع نفسه ص١٥٠.

* * *

اقرأ
في العدد القادم
دور مراكز المعلومات الصحفية
في دولة الكويت
دراسة تطبيقية على صحيفتي «الوطن»
و«القبس» و«وكالة الأنباء الكويتية»
محمد معوض إبراهيم
حسين الأنصاري